تحت شعار « الإدارة الفاعلة أساس التنمية الشاملة »

اختتام المؤتمر الفرعي للسلطة المحلية بصعدة

المؤتمرون يقرون تشكيل لجان للسلام لمساعدة اللجنة الرئيسية

صعدة /سبأ:

اختتم المؤتمر الفرعي الموسع للسلطة المحلية بمحافظة صعدة أعماله أمس والتي استمرت على مدى يومين تحت شعار « الإدارة الفاعلة أساس التنمية الشاملة » .

العليمي: ضرورة التعاون والتنسيق بين المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية

الأمن والسلام والاستقرار شروط ضرورية للتنمية والمطلوب تكاتف جهود الجميع

وناقش المؤتمر الذي رأس جلساته نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور / رشاد العليمي, عددا من أوراق العمل في مقدمتها الرؤية الاستراتيجية للحكم المحلي وملامح البرنامج الوطني لتنفيذها، وموضوع إعادة إعمارالمناطق المتضررة من فتنة التخريب والتمرد وترسيخ دعائم الأمن و إحلال السلام وتعزيز مسيرة التنمية في المحافظة.

كما ناقش التقرير العام المقدم من محافظ المحافظة والذي عرض تقييما لأداء أجهزة السلطة المحلية بالمحافظة والمديريات ومستوى تنفيذ الخطط والموازنات وتحصيل الموارد، إضافة إلى استعراض أهم مؤشرات التنمية بشقيها الاقتصادي والبشري، وما يتعلق بتنمية المرأة وتعزيز دورها في المجتمع .

واقر المؤتمرون في ختام أعمال المؤتمر تشكيل لجان للسلام من أعضاء

المؤتمر تتكون في كل مديريه من كل من مدير عام المديرية وأمين عام المجلس المحلي بالمديرية وممثل المديرية بالمجلس المحلي بالمحافظة ورئيس لجنة التخطيط والموازنة بالمجلس المحلي بالمديرية و رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي للمديرية ورئيس لجنة الشئون الاجتماعية بالمجلس المحلي للمديرية.

وحدد المؤتمر مهام اللجان بمساعدة اللجنة الرئيسية المكلفة بإحلال السلام والأمن بالمحافظة وتطبيق النقاط العشر المقترحة لإحلال السلام والتي تشمل الالتزام بوقف إطلاق النار و فتح الطرق وإزالة الألغام بتفجيرها وتسليمها للدولة والنزول من الجبال وإنهاء التمترس والخروج من المزارع والمنازل وإنهاء المظاهر المسلحة والاستفزازات في كافة المناطق وإعادة المواطنين النازحين إلى منازلهم و خروج العناصر التابعة للحوثيين الوافدة من كافة المديريات والمناطق والعودة إلى قراهم وكذا الخروج من الجميمه وبقاؤها بيد اللجنة حتى يتم حل مشكلة منزل أولاد حسين الحوثي وتسليم المخطوفين من أبناء القوات المسلحة والأمن والمواطنين إلى اللجنة وإعادة المنهوبات من الأليات والمعدات والأسلحة التابعة للقوات المسلحة والمواطنين بالاضافة إلى خروج القوات المسلحة من المزارع والمنازل بعد تنفيذ النقاط السابقة.وفي الجلسة الختامية تحدث نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية بكلمة أشاد فيها بالمشاركة الفاعلة للمشاركين في المؤتمر الفرعي الموسع والتي تجسدت من خلال مداخلاتهم القيمة ونقاشاتهم المستفيضة إزاء مختلف المواضيع والقضايا التي طرحت في المؤتمر.

وثمن العليمي الجهود التي بذلتها اللجنة الإشرافية ولجنة التنسيق للمؤتمر وكذا اللجان الأساسية واللجان المعاونة لها في الإعداد الجيد وحسن التنظيم لسير أعمال المؤتمر ولكل جلساته.

وأكد على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين المجالس المحلية والمكاتب التنفيذية كل في مجال عمله واختصاصه للتسريع بوتائر التنمية الشاملة وتجسيد التكامل والشراكة الفاعلة من اجل خدمة المحافظة ومواطنيها.

وشدد نائب رئيس الوزراء على أهمية دور المجالس المحلية والشخصيات الاجتماعية في المساهمة في إحلال السلام من خلال تشكيل لجان السلام من المجالس المحلية لمساعدة لجنة إحلال السلام الرئيسية بالمحافظة.

وأكد أن الأمن والسلام والاستقرار شروط ضرورية للتنمية بالمحافظة .. مبينا أن ذلك لن يتأتى إلا بتضافر وتكاتف جهود الجميع في سبيل إحلال السلام وترسيخ دعائم الأمن الذي هو عنصر أساسي للحياة فلا حياة بدون امن .

وقال :« على المجالس المحلية مسئولية كبيرة لدعم مسيرة إحلال السلام بالمحافظة وتفعيل عملية التنمية».

وأشار الدكتور العليمي إلى أهمية تحصين الشباب ضد أية أفكار غير سويه ودعوات التطرف والتعصب من خلال توعيتهم بالمبادئ العظيمة لديننا الإسلامي الحنيف التي تحث على انتهاج الوسطية والاعتدال, وإلى غرس القيم الوطنية وحب الوطن في عقولهم و دعم الأنشطة الثقافية والرياضية والعلمية في أوساط الشباب.

وأكد الدكتور العليمي أن الحصيلة التي خرج بها المؤتمر من القرارات والتوصيات ستكون محط أنظار القيادة السياسية والحكومة وسيتم اعطاؤها الأولوية لترجمتها في ميدان العمل حسب الخطط والبرامج الخاصة بها في الفترة القادمة .

هذا وقد أعلن المشاركون في التوصيات الختامية التي خرج بها المؤتمر وقوفهم خلف القيادة السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ضد كل من تسول له نفسه المساس بالثوابت الوطنية، والمتمثلة بالثورة والجمهورية والوحدة والديمقراطية.. مؤكدين رفضهم لكافة الدعوات لإحياء العصبيات المقيتة والنعرات المذهبية والسلالية والمناطقية الساعية لنشر ثقافة الكراهية والحقد وبذور الفرقة والشتات وإذكاء نار الفتن بين أبناء الوطن الواحد.

وثمن المؤتمرون القرار الحكيم لفخامة الأخ الرئيس بوقف العمليات العسكرية في محافظة صعدة، وتكليف لجنة ميدانية لمتابعة إحلال الأمن والسلام فضلا عن توجيهاته الكريمة للحكومة بإنشاء صندوق إعادة إعمار صعدة.

كما ثمنوا الدور البطولي لأبناء القوات المسلحة والأمن، والمخلصين من أبناء المحافظة واليمن بشكل عام الذين أسهموا في مواجهة فتنة التمرد وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار في المحافظة .

واعربوا عن أسمى آيات التقدير والعرفان للقيادة السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، على ما أظهره من سعة صدر، وحكمة في التعامل مع أحداث فتنة التمرد في بعض مناطق المحافظة وحرصه الشديد على وأد هذه الفتنة، وإطفاء نيرانها، وإيقاف نزيف الدم اليمني ، تحقيقا لمصلحة الوطن، وتفويتا للفرصة على أعداء اليمن .

وأشادوا في الوقت ذاته بجهود اللجنة الرئاسية لإحلال السلام في المحافظة، ودعوا إلى إيجاد آلية لتسهيل عمل اللجنة بتشكيل لجان فرعية في بعض المديريات وضرورة توفر الدعم اللازم لها بما يمكنها من القيام بمهامها المطلوبة، وتعاون الأجهزة المركزية المعنية والمحلية والمجتمع المدني بما يكفل استمرار نجاح اللجنة في مهامها.

وأدان المشاركون في المؤتمر الفرعي الموسع للسلطة المحلية بمحافظة صعدة الخروقات التي ترتكبها عناصر التمرد، و دعوا الجهات المسئولة لرصد كافة الخروقات وتوثيق الجرائم التي ترتكبها تلك العناصر تمهيدا لتعقب وضبط مرتكبيها لتقديمهم إلى القضاء.

وشددوا على أهمية تكاتف الجهود لنشر ثقافة التسامح والوسطية والاعتدال ، ونبذ ثقافة العنف والتطرف والفرقة والإرهاب، مؤكدين على ضرورة قيام المسؤولين المعنيين وأعضاء المجالس المحلية بدورهم في حل قضايا الناس وحل مختلف الإشكاليات في المحافظة.

وطالب المؤتمرون بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحكم المحلي من خلال إشراك الكفاءات الإدارية والأكاديمية في مجال الإدارة المحلية تحقيقا لأهداف التنمية المحلية والوطنية وفي مقدمتها توسيع المشاركة الشعبية، والعمل على بناء قاعدة الاقتصاد المحلي وتهيئة مناخ الاستثمار والتخفيف من الفقر وتقليص الفجوة بين الريف والحضر .

كما طالبوا بزيادة الدعم المركزي ومخصصات المحافظة من الصناديق بما يتناسب مع احتياج المحافظة من مشاريع التنمية واعتماد المصفوفة التنموية للمحافظة، المتضمنة الاحتياج الفعلي من المشاريع التنموية في مجالات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرق واعتماد وبناء جامعة صعدة ومشاريع التعليم الفني والتدريب المهني ومراكز الأسر المنتجة وزيادة القوة الاستيعابية للمستشفى السعودي وبناء مدينة الصالح السكنية لذوي الدخل المحدود وغيرها من المشاريع.

وأوصى المشاركون في ختام أعمال المؤتمر الجهات المركزية ذات العلاقة بضرورة توسيع أعمال صندوق الإعمار ليشمل أعمال التنمية المحلية بالمحافظة تنفيذا لما ورد في قرار إنشائه وتكليفه ببناء مجمعات حكومية للوحدات الإدارية بالمديريات وترميم المساجد المتضررة جراء أحداث فتنة التخريب والتمرد وتنفيذ ذلك خلال العام 2009م .

وطالب المشاركون بزيادة حصة المحافظة من حالات الضمان الاجتماعي بما لا يقل عن 20 ألف حالة نظراً لما خلفته أحداث الفتنة من اثر على جانب الاقتصاد بالمحافظة ودعم الجهات المركزية للسلطة المحلية بالإمكانات والخبرات اللازمة لإجراء المسوحات الميدانية السليمة لتحديد الاحتياجات من المشاريع التنموية والخدمية وتحديد أولوياتها وصولاً لخطة تنموية متكاملة والزام الجهات المركزية والصناديق والهيئات والمؤسسات والجهات المنفذة للمشاريع بتنفيذ ذلك في اطار الخطة .

كما طالبوا تلك الجهات بموافاة المحافظة بدراسات المشاريع وتصاميمها وتعزيز المحافظة بالمبالغ المعتمدة لتنفيذها حتى تتمكن السلطة المحلية من القيام بصلاحياتها للرقابة والإشراف على تنفيذها وفي مقدمة ذلك مشاريع مياه وكهرباء الريف .. مشددين على ضرورة تدريب وتأهيل لجان الموازنات والمناقصات على إعداد الموازنات وتنفيذها فضلا عن تدريب لجان المستفيدين من مشاريع كهرباء ومياه الريف على إدارة وتشغيل مشاريعها .

ولفت المشاركون الى ضرورة التزام المجالس المحلية بتوفير أراضي المشاريع قبل اعتمادها وإدراجها في موازناتها وقيامها بحل النزاعات التي غالبا ما تحدث حول مواقع المشاريع، مؤكدين على ضرورة قيام الجهات المركزية ذات العلاقة بدعم السلطة المحلية بما يخولها لنقل الصلاحيات للمديريات لتتمكن من إعداد خططها وتنفيذها للمشاريع لبناء واستكمال فروع الأجهزة التنفيذية بالمديريات وتوفير متطلباتها من التجهيزات والكوادر الفنية والنفقات الإدارية والتشغيلية.

واوصى المجتمعون الجهات المركزية بسرعة استكمال المشاريع المتعثرة بالمحافظة خصوصا في مجال الطرق واعتماد المبالغ الكافية لتنفيذها ومعالجة تعثرها والتأكيد على تنفيذ المقترحات الواردة في التقرير النهائي للجنة الوزارية المكلفة بتقييم الأضرار فيما يخص التنمية.

وفيما يخص أنشطة السلطة المحلية طالب المشاركون كافة الجهات المركزية بدعم ومساعدة السلطة المحلية بالمحافظة وفروعها بالمديريات على تطبيق صلاحياتها الممنوحة لها بقانون السلطة المحلية واستكمال بناء المجمعات الحكومية الحديثة للوحدات الإدارية بحيث تستوعب كافة الأجهزة التنفيذية التابعة لها وتوفير الكوادر المؤهلة والتجهيزات والنفقات الإدارية والتشغيلية لتمكينها من أداء مهامها مع وضع آليات وأساليب دقيقة لإعداد الخطط وتنفيذها وآليات المتابعة والإشراف والرقابة والتقييم الأمثل بما يضمن معالجة القصور لدى المجالس المحلية والأجهزة التنفيذية في التنفيذ السليم لتلك المهام .

خلال لقائهما الجانب السعودي في اللجنة الفنية (اليمنية - السعودية)

الوزير: الحكومة تسعى إلى تحويل المنافذ البرية الحدودية مع دول الجوار إلى موانئ اقتصادية

صنعاء /سبأ:

التقى وزير النقل خالد إبراهيم الوزير أمس وكيل وزارة التجارة والصناعة للتجارة الخارجية رئيس الجانب السعودي في اللجنة الفنية التجارية اليمنية السعودية المشتركة عبدالله بن عبد الرحمن الحمودي.

وجرى خلال اللقاء بحث علاقات التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات، وسبل تعزيزها وتطويرها.

وأطلع وزير النقل في اللقاء الذي حضره رئيس الجانب اليمني في اللجنة وكيل وزارة النقل لقطاع النقل البري علي محمد متعافي على الإجـراءات المتخذة من قبل اللجنة الفنية التجارية المشتركة بهدف تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين الشقيقين، خاصة فيما يتصل بقطاع النقل البري لتسهيل انسياب الحركة التجارية وتبسيط إجراءات دخول الصادرات اليمنية إلى المملكة والصادرات السعودية إلى السوق اليمنية.

وأكد وزير النقل أهمية إسهام الجميع في تحقيق نقلة نوعية في علاقات التعاون بين البلدين من خلال تحقيق مضامين الاتفاقيات والعمل على تطبيقها ونقلها إلى الواقع وتذليل كل صعوبات أو معوقات تحول دون تحقيقها.. مشيراً إلى الإجراءات الحكومية الجادة بخصوص تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية من بينها إعادة تشكيل لجنة تسهيل النقل والتجارة في اليمن برئاسة وزير النقل ونائب وزير المالية نائباً أول للجنة ونائب وزير الصناعة والتجارة نائباً ثانياً، والتي تهدف إلى تسهيل عملية التبادل التجاري ونقل الركاب والبضائع بين الدول العربية تحت مظلة جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الاسكوا) .. موضحا ان لجنة النقل والتجارة التابعة لوزراء النقل العرب ستناقش في يوليو القادم بالأردن كيفية تفعيل عملها بما يسهم في تعزيز التبادل التجاري بين البلدان العربية.

وأشار وزير النقل إلى الترتيبات الجارية حالياً من الحكومة بخصوص تحويل المنافذ والمعابر البرية الحدودية مع دول الجوار إلى موانئ برية اقتصادية مجهزة بكافة الإمكانيات والمعدات الحديثة في خطوة تهدف إلى تطوير المنافذ والمعابر الحدودية مع تلك الدول وتحويلها إلى موانئ برية إقليمية واقتصادية وتجارية لتسهيل عمليات التبادل التجاري بين اليمن وتلك الدول.

وقال الوزير انه تم إنشاء الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري لهذا الغرض وستتولى عملية إدارة هذه المنافذ، وتعمل الهيئة حاليا على استكمال إجـراءات الافتتاح لميناء الطوال البري بوضعه الحالي كما تعمل على إعداد تصور متكامل لإنشاء ميناء بري متكامل في الطوال أيضا، كما تعمل على إنجاز ميناء الوديعة البري الحدودي مع السعودية الذي شارف على الانتهاء.

وكيل وزارة التجارة والصناعة للتجارة الخارجية رئيس الجانب السعودي في اللجنة الفنية التجارية اليمنية السعودية المشتركة عبد الله بن عبد الرحمن الحمودي من جهته أشاد بالإجـراءات التي اتخذتها الحكومة اليمنية ممثلة بوزارة النقل في جانب تطوير المنافذ البرية وتحويلها إلى موانئ برية بما يسهم في تسهيل الإجراءات وحركة انسياب المسافرين والبضائع بين البلدين الشقيقين، خاصة في ظل العلاقات اليمنية السعودية المتميزة .. مؤكداً بهذا الخصوص ان هذه الإجـراءات ستعزز عملية التبادل التجاري بين البلدين الشقيقين الجارين.

حضر اللقاء رئيس الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري عصام شاكر والملحق الاقتصادي والتجاري بالسفارة السعودية محمد بن حمد الطعيمي وأعضاء الجانب السعودي في اللجنة الفنية التجارية المشتركة.

كما التقى وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى بن يحيى المتوكل أمس بصنعاء اعضاء الجانب السعودي في اللجنة التنفيذية لمجلس رجال الاعمال اليمني السعودي المشترك برئاسة عبدالله بقشان.

وتطرق الاجتماع الى المواضيع التي سيناقشها اجتماع المجلس اليوم الاثنين بصنعاء، بما يكفل تعزيز مستوى العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين الشقيقين.

وفي اللقاء لفت الوزير المتوكل الى اهمية توسيع العلاقات بين القطاع الخاص في البلدين، من خلال توسيع مجالات التعاون التجاري واقامة الاستثمارات المشتركة بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الشقيقين..منوها بالعلاقات اليمنية السعودية في شتى المجالات، والحرص المشترك على الدفع بدور القطاع الخاص في البلدين لتوسيع وتنمية آفاق الشراكة القائمة.

واستعرض وزير الصناعة والتجارة الفرص الاستثمارية الجاذبة والمتاحة في اليمن في مختلف المجالات والمزايا والتسهيلات الممنوحة وفقا للقوانين النافذة.. مشيرا الى خطط وزارة الصناعة والتجارة لإنجاز عشر مناطق صناعية في عدة مدن رئيسية، كون المناطق الصناعية تعد قاطرة التنمية الصناعية في جذب الإستثمارات وتعزيز التصدير ومكافحة البطالة وخلق فرص العمل وتنشيط النمو.. موضحا ان هذه المناطق ستعمل على توفير الخدمات المتكاملة والآمنة للصناعات المختلفة والمستثمرين المحليين والعرب والاجانب.

وجدد الوزير المتوكل الترحيب بالاستثمارات السعودية في اليمن في مختلف المجالات.. مؤكدا ان هذه الاستثمارات ستحظى بكافة المزايا والتسهيلات وفقا للقوانين النافذة.

من جانبه اشار عبد الله بقشان الى الدور الذي يضطلع به مجلس رجال الاعمال اليمني السعودي المشترك في حل اية مشاكل للمستثمرين في البلدين.. لافتا الى ما سيناقشه اجتماع مجلس رجال الاعمال المشترك من قضايا وموضوعات تهدف الى تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين البلدين.

حضر اللقاء رئيس الجانب اليمني في مجلس رجال الاعمال اليمني السعودي المشترك رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية محمد عبده سعيد وعدد من اعضاء المجلس.

المتوكل يرحب بالاستثمارات السعودية في اليمن